الورقة الثانية

دور المؤسسة العسكرية في صناعة السياسة الإسرائيلية*

مقدمة

يلاحظ المتتبع لدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عبر تاريخها أن لهذه المؤسسة خصوصية تنفرد بها إسرائيل عن غيرها من الدول، إذ إن الوضع الطبيعي أن تؤسس الدولة، ثم تقوم هذه الدولة بتأسيس الجيش والقوى الأمنية الأخرى، لكن الوضع في إسرائيل جاء مختلفا منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين، فالجيش الإسرائيلي سبق وجود الدولة، وهو الذي ساهم في تأسيسها وبناء اللبنات الأولى لقيامها بدءا من عمل المنظمات الإرهابية الصهيونية التي شكلت نواة الجيش الإسرائيلي في مجال الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين لخلق المجتمع الإسرائيلي، وتحديد حدود الكيان الإسرائيلي الجغرافية، ثم دورها في الضغط على القوى الدولية لتأمين التأييد السياسي للمشروع الصهيوني، وكذلك عملت هذه المنظمات على تأسيس النظام السياسي الإسرائيلي وإمداده بالنخب القيادية، وقدمت الدعم المادي لمساندة المشاريع الاقتصادية في مجال الزراعة والصناعة والسيطرة على مصادر المياه وغيرها، وبعد قيام إسرائيل استمر دور الجيش الإسرائيلي في التأثير على السياسة الإسرائيلية في كافة أبعادها، وقد حاول العسكريون تحويل إسرائيل من دولة لها جيش إلى دولة الجيش، وأن الدولة تخدم الجيش، وهذا ما ستحاول هذه الورقة رصده ومتابعته لإظهار تلك العلاقة الفريدة بين المؤسستين: العسكرية والسياسية.

* **أ.د نظام بركات/** أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك/ الأردن.

تحديد مشكلة البحث

تم تحديد مشكلة البحث بالدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية، وسنبدأ بتحديد مفهوم المؤسسة العسكرية، إذ إن هذا المفهوم في إسرائيل يتعدى المألوف في الدول الأخرى، ولا يقتصر على الجيش والقوات المسلحة، بل يمتد ليشمل مؤسسات وجماعات داخل المجتمع الإسرائيلي، فمفهوم المؤسسة العسكرية يشمل:

١. وزارة الدفاع، وهي المسؤولة عن الشؤون المالية والإدارية للجيش.
٢. الجيش الإسرائيلي، ويشمل الجيش النظامي والمجندين وقوات الاحتياط، وترأس هذا الجيشَ هيئةُ الأركان.
٣. هناك مجموعة من المؤسسات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية تتمثل في:
   - الأجهزة الأمنية وحرس الحدود.
   - أجهزة المخابرات العسكرية والسياسية.
   - معاهد الدراسات الإستراتيجية والأبحاث.
   - الصناعات العسكرية.
   - المفاعلات النووية.
   - المستوطنات العسكرية.
   - منظمات الشباب، ومنها الجدناع والناحال.

نستنتج من التعريف السابق مدى أهمية مفهوم المؤسسة العسكرية وتوسعه في إسرائيل. وعند محاولة تطبيق مؤشرات المؤسسة التي طرحها صمويل هانتغتون على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يلاحظ بأن هذه المؤسسة تمتعت بما يأتي:

١. درجة كبيرة من الاستمرارية والتكيف، فقد رجعت أصولها إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، وتعاقبت على قيادتها أجيال متعددة من القيادات ممن خدموا في الجيوش الأجنبية والمنظمات المسلحة، وممن خدموا في الجيش

الإسرائيلي، وضمت في عضويتها جماعات مختلفة من المهاجرين اليهود من شتى الأصول والبلدان، وكان هناك تغيرات مستمرة وسريعة في القيادة من خلال تقليص عضوية رئاسة الأركان إلى أربع سنوات، مما سمح بتولي عنصر الشباب للقيادة، وتميزت هذه المؤسسة أيضا بدرجة عالية من التعقيد من خلال تعدد المؤسسات الفرعية التابعة لها، وتعدد نشاطاتها التي تشمل معظم جوانب الحياة.

٢. درجة عالية من الاستقلالية في صنع القرارات، فهي تتمتع باستقلالية إدارية مرتفعة، وتخصص لها الميزانيات الضخمة.

٣. قدرة كبيرة على امتصاص الخلافات بداخلها، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية على مستوى المجتمع الإسرائيلي، والبقاء فوق الخلافات الحزبية والأيديولوجية، وكانت رمزاً للإجماع الوطني.

ستتم متابعة دور المؤسسة العسكرية في السياسة الإسرائيلية من كافة جوانبها، بدءا من وضع الأهداف والخطط ورسم الإستراتيجيات، ثم العمل على التنفيذ والمتابعة.

الخلفية التاريخية لدور المؤسسة العسكرية

تعود الخلفيات التاريخية للجيش الإسرائيلي إلى مرحلة تأسيس المنظمات العسكرية والإرهابية الصهيونية في فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين، وقد استمر عمل هذه المنظمات إلى أن دُمِجت في الجيش الإسرائيلي الذي أُعلِن عن إنشائه سنة ١٩٤٨م، وقد ساهمت تلك المنظمات العسكرية في الحرب والإرهاب ضد العرب، وتولت مهام حماية أمن المستوطنات ودعم المشروع الصهيوني، وبعد الإعلان عن قيام إسرائيل في ١٥ أيار سنة ١٩٤٨م، وتأسيس الجيش الإسرائيلي حاول بن غوريون- أول رئيس وزراء في إسرائيل ووزير الدفاع آنذاك- وضع أسس لقيام جيش إسرائيلي محترف من خلال التوفيق بين نموذجين:

١. النموذج المهني المطالب بتكوين جيش نظامي محترف على أساس الخدمة العسكرية الدائمة.

٢. نموذج "الرواد" والجيش الشعبي القائم على المليشيات والمتطوعين وحراس المستوطنات.

كل ذلك بإرساء القواعد لقيام مؤسسة عسكرية قوامها قوات مسلحة نظامية غير مسيسة، تخضع للسلطة المدنية، وتكون مسؤولة عن تقرير شؤون الحرب والسلام، ويقف إلى جانب القوات المسلحة مجموعة ضخمة من قوات الاحتياط والمنظمات التي تعمل في مجالات لها علاقة بالعمل العسكري، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على نظام المستوطنات المسلحة، والمؤهلة للقيام بأدوار عسكرية مساندة للجيش النظامي في أوقات الحروب.

عملت المؤسسة العسكرية منذ البداية على بلورة النظرية الأمنية الإسرائيلية من خلال الانطلاق من قاعدة الإيمان بأهمية القوة العسكرية في تحقيق أهدف إسرائيل في الأمن والاستقرار، والعمل على تضخيم دور المؤسسة العسكرية، ومنحها الامتيازات لتمتد بنشاطاتها إلى كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإعطائها المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، باعتبارها رمزا لوحدة المجتمع والقوى السياسية الإسرائيلية، وأنها الحامية للمشروع الصهيوني في فلسطين.

تسلسل السلطة في المجال الأمني

تتمثل بنية اتخاذ القرار في المجال الأمني في إسرائيل في أربعة مستويات متدرجة:

١. **المستوى الأول والأعلى**: سلطة رئيس الحكومة صاحب النفوذ الأقوى في عملية اتخاذ القرار، وتزداد سلطته وقوته إذا شغل منصب وزير الدفاع في الوقت نفسه.

٢. **المستوى الثاني**: اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، ومهمتها بلورة النظرية الأمنية، واتخاذ القرارات الرئيسية. وتشكل شخصية وزير الدفاع المركزية فيها، بالإضافة إلى مجموعة وزراء، مثل وزير المالية والخارجية والأمن الداخلي وغيرهم.

٣. **المستوى الثالث**: مكتب رئيس الحكومة، ويضم رئيس المكتب والمستشار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والسكرتير العسكري "أمين السر" الذي يتولى تنسيق العلاقة مع الجيش والأمن العام.
٤. **المستوى الرابع والأدنى**: مجلس الأمن القومي، وينظر له بأنه عنصر مساعد، وقد بقي خارج نطاق صنع القرارات الرئيسية، وتم تجاهله منذ تأسيسه سنة ١٩٩٩م، ولم تشاوره الحكومات مثلا في قرار الانسحاب من غزة، ولا يشارك رئيس المجلس في اجتماعات الأجهزة الأمنية والسرية، ويعلق على ذلك الجنرال احتياط عوزي ديان أحد الرؤساء السابقين لمجلس الأمن القومي: إن مجلس الأمن القومي أداه أمنية مهمة وضرورية لكنها للأسف باتت صدئة لعدم الاستعمال.

العوامل المؤثرة على دور المؤسسة العسكرية

نظراً لعدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل- يمكن الاسترشاد به صيغة رسمية للعلاقات المدنية العسكرية- فإن دور المؤسسة العسكرية مرّ بمراحل من الشد والجذب بين أطراف النظام السياسي، وقد تم بالممارسات السياسية وضع قواعد وضوابط لتنظيم دور المؤسسة العسكرية تقوم على الشراكة والعلاقات المتواصلة بين المستويات السياسية والعسكرية، مع الاعتراف بخضوع الجيش للسلطة السياسية، وأن مهامه الأساسية تدور حول تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة وإمكانية المشاركة فيها حين يطلب منه ذلك.

العوامل التي تشجع دور المؤسسة العسكرية

١- حالة إسرائيل الأمنية، فإسرائيل- منذ وجودها على الأرض العربية بالقوة- تعيش حالة من عدم الأمن، وقد ساعد ذلك في تدعيم موقف المؤسسة العسكرية باعتبارها مالكة القوة اللازمة لضمان أمن إسرائيل، وقد ساهمت الانتصارات المتكررة التي حققتها المؤسسة العسكرية في إضفاء هالة من الكاريزما والعظمة حول العاملين فيها باعتبارهم يملكون التفكير الاستراتيجي.

٢- تركز العقيدة الصهيونية والتراث الثقافي اليهودي على أهمية القوة والقتال في تحقيق الأهداف الصهيونية، وتعطيان أهمية للقوة العسكرية والنخب العسكرية في إدارة الصراع.

٣- تفكك المجتمع الإسرائيلي وعدم تجانسه نتيجة الأصول المتعددة للمهاجرين اليهود الذي يشكلون هذا المجتمع، مما فتح المجال للمؤسسة العسكرية لتعمل مثل بوتقة صهر للمجتمع، وأظهر المؤسسة العسكرية رمزا للأمة الجديدة التي تولد في إسرائيل، هذا بالإضافة إلى انخراط معظم أفراد المجتمع في نشاطات المؤسسة العسكرية، إذ يؤدي جميع الإسرائيليين الخدمة العسكرية الإلزامية، مما جعل المجتمع يوصف بأنه يمثل الأمة المسلحة، وأن الشعب الإسرائيلي جيش عنده (١١) شهرا إجازة نتيجة نظام الاحتياط المستمر والمرتبط بالمؤسسة العسكرية.

٤- الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية لمواجهة الأزمات، مثل إعلان حالة الطوارئ، وتعبئة الاحتياط، دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء أو الكنيست.

٥- دور العسكريين- بعد تسريحهم وانتقالهم للحياة المدنية- في العمل على دعم المؤسسة العسكرية، وتبني وجهة نظرها، وضمان سيطرتها على المؤسسات المدنية، وتطويعها لخدمة الأهداف العسكرية.

العوامل التي تحد من دور المؤسسة العسكرية

١- استقرار النظام السياسي ووجود مؤسسات سياسية مستقرة ومعترف بها، تتمثل في الأجهزة الرسمية، بالإضافة إلى الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وارتفاع نسبة التسييس والمشاركة السياسية، وقد عملت المؤسسة العسكرية ضمن إطار هذا النظام بمؤسساته، وساعد نظام الاحتراف في الجيش في فصل الواجب العسكري عن الأطماع السياسية وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية.

٢- قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب العسكريين بعد تركهم للخدمة وذوبان قوة العسكريين في الحياة السياسية وعدم تشكيلهم طبقة عسكرية مغلقة، واندماج العسكريين وتوزعهم بين مؤسسات الدولة والأحزاب، مما حال دون تشكيلهم قوة ضاغطة منعزلة.

٣- نفاذية الحدود بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، ووجود حالات احتكاك مستمرة على المستوى الفردي والمؤسسي، فعدم توزيع الصلاحيات بين المستوى العسكري والمدني أدى لوجود أرضية خصبة لخلافات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئاسة الأركان.

٤- التوجهات السلمية في المنطقة، وتراجع أهمية المؤسسة العسكرية في ظل زوال التهديد الناتج عن الصراع العربي الإسرائيلي، وظهور اتجاهات جديدة للسياسة الإسرائيلية في السيطرة الاقتصادية والسياسية على المنطقة ضمن مقولات الشرق الأوسط الجديد أو الموسع، وزيادة الانقسام بين معسكري السلام الحرب في إسرائيل، بحيث لم تعد المؤسسة العسكرية رمزا للإجماع الوطني.

٥- الانتكاسات التي أصيبت بها المؤسسة العسكرية والتي تسببت في اهتزاز الثقة بقدراتها نتيجة عجزها عن وقف الانتفاضة، أو في تحقين أي إنجازات في حربها ضد حزب الله في جنوب لبنان مع كثرة الخسائر التي منيت بها.

دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي

تلعب المؤسسة العسكرية دوراً مركزيا في النظام السياسي الإسرائيلي رغم محاولة المسؤولين الإسرائيليين التقليل من دور العسكريين في صنع القرارات لإظهار إسرائيل بمظهر الديمقراطية، لكن الدراسات المتعمقة لطبيعة ممارسة السلطة وصنع القرارات في إسرائيل تظهر أن المؤسسة العسكرية تقع في قلب عملية صنع القرارات.

وسائل ممارسة الدور

تشير التحليلات لدور المؤسسة العسكرية بأن هذا الدور ما زال فعالا، وتظهر فاعليته من عدة معطيات ومؤشرات، نذكر منها:

١- سيطرة المؤسسة على أجهزة جمع المعلومات والاستخبارات ومراكز الدراسات الاستراتيجية المسؤولة عن وضع التقديرات وصياغة البدائل لصانعي القرار.

٢- حضور عسكريين مثل رئيس الأركان ورئيس الاستخبارات اجتماعات مهمة تصنع فيها القرارات، كاجتماعات مجلس الوزراء واللجنة الوزارية لشؤون الأمن أو مجلس الأمن الوطني ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست، وتؤخذ اقتراحاتهم على محمل الجد.

٣- وجود العسكريين المتقاعدين في مراكز صنع القرار، مثل رئاسة الوزراء ووزارتي الدفاع والخارجية وغيرها.

٤- دور المؤسسة العسكرية في وضع المبادئ العامة لسلوك الدولة في المجال الداخلي والخارجي، وذلك من خلال صياغة نظرية الأمن القومي وما يليها من استراتيجيات عسكرية مثل الحرب الوقائية والخاطفة وغيرها، والتي لا يمكن لصانعي القرارات في إسرائيل تجاهلها حين اتخاذهم لقراراتهم.

٥- مشاركة المؤسسة العسكرية في الإجراءات والممارسات المتعلقة بعملية السلام، والترتيبات السلمية والأمنية مع الدول المجاورة، مثل اتفاقيات الهدنة وفك الاشتباك أو ترتيبات الحكم العسكري في المناطق المحتلة وغيرها.

يظهر من ذلك أن سلطة الحكومة ووزارة الدفاع غير محددة على الجيش بوضوح، خاصة في المجال القانوني، فليس لوزارة الدفاع سلطة عليه، وهي تركز على تحديد احتياجات الجيش من الأسلحة والشؤون الإدارية، وكذلك ما يتعلق بالميزانيات، لكن الجيش يستطيع التدخل في القرارات الحكومية من خلال المشاركة في هيئات صنع القرار كما أشرنا، وتشكل وزارة الدفاع حلقة الوصل بين الحكومة وهيئة الأركان.

يمكن القول: إن هناك تعاونا وانسجاما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية، وإن العسكر المتقاعدين يحتلون أهم مراكز النفوذ السياسي، مما جعل طبيعة الحكومات السياسية المتعاقبة وسلوكياتها معبرة عن الحكومة العسكرية، وأن العسكر يملكون وسائل متعددة لتمرير آرائهم ومطالبهم للحكومات، مما جعل الحكومات الإسرائيلية أقرب إلى نموذج الحكومة العسكرية المقَنَّعة أو المخفية التي تعمل من وراء ستار، أو في الكواليس.

دور المؤسسة العسكرية في المجال الأمني والعسكري

يظهر دورها في المجالات الأمنية من خلال بلورة نظرية الأمن القومي، والعمل بشتى الوسائل على تنفيذها، والعمل على بناء القوات العسكرية وإعدادها للحرب، والمحافظة على درجة استعداد مناسبة للقيام بالمهام التي توكل لها من السلطة السياسية.

وتقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي حالياً على مجموعة من الركائز أهمها:

١. العمق الاستراتيجي: ويتطلب مساحة جغرافية كافية، وحدودا آمنة، وطبيعة تمنح إسرائيل قدرة على تجنب الحرب الخاطفة، وتعطيها فرصة لتعبئة الاحتياط، وهذا يتطلب وجود مواقع إنذار مبكر، وطرقا سهلة للوصول إلى مناطق الحدود.
٢. نزع السلاح: العمل على نزع سلاح السلطة الفلسطينية، ووجود مناطق عازلة على حدود إسرائيل، مثل سيناء والجولان.
٣. التعاون الأمني: وهذا يقتضي وجود ترتيبات أمنية ثنائية مع السلطة الوطنية ودول الجوار لقيام هذه الأطراف بمحاربة الإرهاب بصورة جماعية، مما يتطلب آليات ثنائية لضمان تنفيذ الاتفاقيات.
٤. السيطرة على الأجواء: نظرا لنقص القوى البشرية عند الجانب الإسرائيلي فإن على إسرائيل ضمان السيطرة على الجو الذي يحتاج لتكنولوجيا أكثر من الأفراد، وهذا يضمن عدم المفاجأة في حرب عربية، ويعطي الفرصة لإسرائيل للتصدي لأي هجوم محتمل قبل وقوعه حتى يتم إعداد الاحتياط، ومجابهته على الأرض.

٥. النظرة للنظام الدولي بأنه يتصف بالفوضوية وعدم الثبات، ولذلك على إسرائيل الاعتماد على مقدراتها الذاتية وعلى القوة لضمان بقائها وعدم الركون كليا للدعم الخارجي.

تتولى قيادة الأركان الإشراف على أسلحة الجيش الثلاثة: البرية والبحرية والجوية، وتتضمن مهام المؤسسة العسكرية- في النطاق العسكري- صياغة نظام التجنيد الإجباري، والتعبئة داخل الجيش ونظام الاحتياط، وهي المسؤولة أيضا عن صياغة الإستراتيجية العسكرية للدولة بما فهيا من مقولات الحرب الوقائية والعمق الإستراتيجي والحدود الآمنة.

بعد حرب لبنان الأخيرة سنة ٢٠٠٦م ظهرت دعوات متكررة لإعادة النظر في التحديات والمهام المطلوبة من المؤسسة العسكرية ومنها:

١. إعادة بناء الجيش الإسرائيلي والتركيز على القوات البرية وتدعيم الجيش بقدرات قتالية جديدة.
٢. الاستعداد للتصدي لتحديات جديدة، مثل التهديد النووي الإيراني ومجابهة المنظمات العسكرية القادرة على استخدام قذائف صاروخية متطورة.
٣. إعادة الهيبة للجيش الإسرائيلي الذي فقد كرامته وثقته بقادته العسكريين ومسؤوليه السياسيين، وخلَق الانسجام بين القيادة السياسية والعسكرية.

دور المؤسسة العسكرية في المجال الاجتماعي والاقتصادي

ويشمل:

١- دورها في تحقيق التكامل القومي من خلال خلق الشعور الدائم بالخوف والقلق والتركيز على خطر الإبادة، والعمل على صهر أفراد المجتمع ودمجهم ضمن المشروع الصهيوني.
٢- مساهمتها في عملية استيعاب المهاجرين واستيطانهم.

٣- ممارستها دورا في مجال التعليم والتنشئة السياسية والاجتماعية وفي نقل التكنولوجيا.
٤- دورها في التنمية الاقتصادية، وفي دعم الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الصناعات العسكرية.
٥- مع الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية تستنزف الجزء الأكثر من الإنفاق الحكومي.
٦- تحكمها بقطاع العمال من خلال نظام الاحتياط، إذ يكون معظم العاملين في القطاعات الحكومية أو الخاصة من رجال الاحتياط، والذين قد يُستدعَون للخدمة حين الطلب.

نظرة مستقبلية

- ظهور دعوات متلاحقة لإصلاح المؤسسة العسكرية، وذلك بعد موجات الفشل التي واجهتها المؤسسة العسكرية في قمع الانتفاضة، وفي تحقيق أي إنجازات عسكرية في الحرب ضد حزب الله في لبنان، مما شكل تهديدا لمكانة المؤسسة العسكرية وتحول مهامها من الحرب إلى مهام غير قتالية ترتبط بقمع المدنيين، مما ساهم في إضعاف الروح المعنوية للجيش.
- ستعمل المؤسسة العسكرية على بقاء باب الحل العسكري مفتوحا حتى ولو كان بالعمليات العسكرية المفتعلة والمحدودة، وذلك لضمان وحدة المجتمع والقوى السياسية الإسرائيلية، فهي وسيلة للحصول على السلاح وفق رأي الليكود، أو لكونها سياسة ردع للتهديدات الخارجية حسب وجهة حزب العمل، وبالتالي فإن الدور المستقبلي للمؤسسة العسكرية سيبقى في الصدارة ولا يمكن تراجعه.
- أظهرت الأحداث السابقة قدرة المؤسسة العسكرية على التحكم في إدارة الصراع، إلا أن هناك اتجاهات حديثة ظهرت نحو زيادة تأثير السلطة السياسية وتحكمها في

سلوك العسكر بخصوص درجة تصعيد القتال أو توقيته، ونوعية السلاح المستخدم، ومحاولة وضع قيود على استخدام الترسانة العسكرية المتطورة في أوقات الحرب، مما دفع المؤسسة العسكرية إلى الاستخدام المكثف للأسلحة التقليدية للاستعاضة عن عدم قدرتها على استخدام الأسلحة المتطورة.

- في ظل التوجهات السلمية في المنطقة وتراجع الدعوات الإسرائيلية للحرب، والتي شكلت الأساس للإستراتيجية الإسرائيلية عبر تاريخها، والتي تقول: إن إسرائيل مضطرة للحرب دفاعا عن النفس، وإن الحرب مفروضة عليها. مما كان له أثر على دفع الشباب الإسرائيلي للانخراط في المؤسسة العسكرية بأنه واجب وطني وعن طيب خاطر، ولكن المرحلة الأخيرة شهدت تراجعا في هذه التوجهات، وكشفت عن أن حروب إسرائيل ليست للدفاع عن النفس، خاصة في مواجهة جماعات ضعيفة عسكرياً ومدنياً، مما ضخم النزعه عند الشباب الإسرائيلي في رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، والمطالبة بضرورة إتاحة الفرصة لهم للعيش برفاهية كما هو الحال في معظم الدول المتقدمة.
- ما زال النقاش يدور في إسرائيل حول دور المؤسسة العسكرية ومكانتها في صنع القرارات، خاصة في ظل غياب النصوص القانونية، إذ لم يستطع القانون الأساسي للجيش الذي صدر سنة ١٩٧٦م تحديد مهام المؤسسة العسكرية بوضوح، ونظراً لأن المؤسسة العسكرية هي الجسم المعتاد للتخطيط في المجال الأمني والسياسي- وبالمقابل هناك صعوبة عند المستوى السياسي في تحديد أهدافه الأمنية- فقد أدى ذلك إلى جعل الجيش يقوم بملء الفراغ في هذا المجال، وأصبح هو المسؤول عن إدارة كثير من المؤسسات المدنية، مثل وزارة الخارجية التي ليس لها مكانة واضحة في القضايا الإستراتيجية. وكذلك فإن مجلس الأمن القومي الذي أنشئ ليكون مؤسسة تساعد رئيس الحكومة على تحضير البدائل ليس موجوداً بفاعلية في عملية

اتخاذ القرارات، وتلعب شعبة السياسة والتخطيط من الجيش الإسرائيلي هذا الدور من خلال تمحيص المعطيات وإعداد البدائل لصانعي القرارات.

- هناك اتجاهات في المجتمع الإسرائيلي نحو وضع قيود على تدخلات المؤسسة العسكرية نتيجة اهتزاز الثقة بهذه المؤسسة بعد فشلها في تحقيق أهدافها الأمنية، وكذلك في ظل تراجع التهديدات بالحرب في المنطقة، مما عزز الاتجاه نحو تراجع دور المؤسسة العسكرية أمام التقاء بين القوى السياسية الرئيسة، وتعبيرا عن الوحدة الوطنية وظهور جماعات صغيرة وأحزاب دينية متطرفة قادرة على ابتزاز النظام السياسي مما يعزز حالة الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي.
- لقد وصل قسم من المجتمع الإسرائيلي إلى نتيجة مؤداها أن استمرار الاحتفاظ بمؤسسة عسكرية ضخمة سيؤدي إلى زيادة أعباء الإنفاق العسكري وزيادة التضخم، وأن لا خيار أمام إسرائيل سوى التخلي عن جزء ميزانية الدفاع وتعويضه بزيادة الارتباط الإستراتيجي بالولايات المتحدة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة من خلال الاندماج بالعملية السياسية.
- ازدياد المطالبات بإعادة النظر في مفهوم الأمن القومي، وهو ما أوصت به لجنة فينوغراد التي رأت أن إسرائيل تواجه أزمة في مفهومها الأمني الحديث، لذلك ترى ضرورة أخذ اعتبارات السياسة الخارجية في صياغة الأمن القومي، ويجب إشراك وزارة الخارجية في هذا المجال، وظهرت دعوات متكررة لإعادة فحص تخصيص الموارد المالية في مجال الأمن القومي بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وإعادة توزيع الموارد بين الجهات العاملة في مجال الأمن القومي.

المراجع

١. شلومو ياناي، متطلبات إسرائيل الأمنية الأساسية لدولتين في منطقة الشرق الأوسط، قراءات إستراتيجية بتاريخ يناير ٢٠٠٥م، على موقع الإنترنت في ٧/ ٣/ ٢٠٠٦م:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/reid24.HTM

٢. حسن البراري، أمن إسرائيل: صراعات الأيدولوجيا والسياسة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٤٣ سبتمبر ٢٠٠٤م.

٣. مدار، تقارير خاصة: الرئيس الـ١٩ لهيئة الأركان للجيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي، الشخص والتحديات، بتاريخ ٢٨/ ١/ ٢٠٠٧م.

٤. يورام بيرني، جنرالات في مجلس الوزراء، ترجمة حسن خضر، مدار، رام الله ٢٠٠٧م.

٥. نظام بركات، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، مركز الدراسات الأردنية- جامعة اليرموك ١٩٩٨م.

٦. زئيف كلاين، سياسة إسرائيل الأمنية، دار الجليل للنشر- عمان، ١٩٩٠م.

٧. تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٧م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧م.

8. Peri, Yoram, Between Battles and Ballots, Israeli Military in Politics, Cambridge University Press, 1983.

9. Ben-Meir, Yhuda, Civil- Military Relation in (9) Israel, N.Y: Columbia University Press, 1995.

10. Perlmutter, Amos, the Military and Politics in Israel, Yale University Press, 1977.